فراج العريبد يأخذ مكانه بين زملائه في مجلس الأمة (تصوير: صالح محمد)

وزير الداخلية متحدثاً خلال الجلسة

ستجوابات تناقش اليوم

■ وزير العدل: نهنئ الشعب الكويتي بحكم «الدستورية» المؤيد لصحة قرارات الحكومة بمرسومي الحل والانتخابات

■ وزير المالية: القيم الإيجارية الجديدة بسوق المباركية هي السائدة وقانون هيئة الشراكة زاد إيرادات الخزانة

■ سعدون حماد: يجب الإسراع في تطبيق قانون البيئة ووزير الأشغال مسؤول سياسياً عن تلك القضية

■ خليل الصالح: الحكومة مطالبة باتخاذ إجراءات حازمة وجادة للوصول إلى حلول جذرية لظاهرة نفوق الأسماك

وزير المالية يرد على ملاحظات النواب

■ الدقباسي: هناك عشرات التقارير والتحذيرات من جهات عدة مختصة لم يؤخذ بها والحكومة أكبر ملوث للبيئة

■ عاشور: ظاهرة التلوث البحري موجودة منذ 2001 والحكومة لم تحرك ساكناً

■ الرومي: «نفوق الأسماك» مؤشر تخبط الحكومة في إدارة أمور الدولة والأسباب التي أعلنوها غير واقعية

وذلك بالتعاون مع «مؤسسات المجتمع المدني في الكويت».

–5رسالة من رئيس لجنة البيئة يطلب فيها إحالة موضوع نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة، الذي سبق أن كلفت به لجنة الميزانيات والحساب الختامي، على لجنة البيئة للاختصاص.

ونصت الرسالة على الآتي: أنهي إليكم أن مجلس الأمة قرر في جلسته المعقودة بتاريخ 25 ابريل 2017 تشكيل لجنة تعنى بشؤون البيئة، وتهدف إلى استكمال ما قامت به لجان البيئة في المجالس السابقة.

وعليه تود اللجنة إحالة موضوع نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة، والمكلفة به لجنة الميزانيات والحساب الختامي إليها للاختصاص.

– عادل الدمخي: بالنسبة لطلب التحقيق في الرسالة الأولى والمادة 147 من اللائحة «ويشترط أن يكون طلب التحقيق موقعا من 5 أعضاء على الأقل» وطالبنا من لجنة البيئة...

وقاطعه الرئيس قائلا: في وقت الرسالة قل وجهة نظرك.

– سعدون حماد: هناك رسالتان بنفس الموضوع عن نفوق الأسماك والظاهرة في البداية حصلت في 1998 والكارثة كانت في 2001 وكمية الأسماك في ذلك الوقت تفوق الألف طن، وتحدث كثير من المختصين بأن السبب هو ارتفاع درجة الحرارة والمياه الملوثة من مجارير الصرف الصحي.

وأضاف: مدير هيئة البيئة د. محمد الصرعاوي عام 2001 صرح بأن أسبابها بكتريا ضارة من الصرف الصحي وراء النفوق وفي المجلس السابق أقرينا قانون حماية البيئة الذي يقضي بغرامة مليون دينار، وبعد تكرار هذه الكارثة حملت المسؤولية لوزارة الأشغال وبعد التحقيق تبين أن سبب مياه الصرف الصحي غير المعالجة وبعد إقرار قانون البيئة دورنا حماية البيئة والمسؤول سياسيا هو وزير الأشغال.

وقال حماد: أنا أسأل وزير الأشغال اين ذهبت مشاريع الصرف الصحي؟ وأطلب الاستعجال في التحقيق من خلال لجنة البيئة، ووزير الأشغال جسر جابر مو عارف ينهيه.

– خليل الصالح: نفوق الأسماك أصبحت ظاهرة وحقيقة موجودة في الكويت وفي الخليج منذ سنوات، والسبب الجوهري لطلبي تكليف لجنة البيئة هو الوصول للحقائق ووضع الحلول الناجحة لهذه الظاهرة، هناك ميزانية للجهات البيئية ولكنها لا تستطيع الوصول الى نتائج وحلول جوهرية لهذه الظاهرة.

وأضاف: الأسباب كثيرة منها الفطريات ومياه الصرف الصحي والحرارة والتلوث بسبب نفايات السفن ونقص الأوكسجين والقضية أصبحت «لقيط» لأن لا يوجد أحد يريد أن يتحمل مسؤوليتها، وهناك 3 مليارات تعويضات للبيئة في الكويت ولا نستطيع استغلالها، هل لدينا أبحاث تنفع البيئة؟وقال الصالح: مسؤوليتنا التشريع والرقابة وعليكم التنفيذ ولا بد أن يكون هناك موقف حازم من الحكومة، لو كانت هذه القضية في دولة أوروبية «لكانت الدنيا قامت ولم تقعد»، والكويت عزيزة على الجميع وللأسف أصبحنا في المؤخرة ونحن دولة حضارية ولا يفترض أن يكون لدينا مثل هذه الظاهرة ويجب على الحكومة اتخاذ إجراءات حازمة وجادة ونافعة للوصول إلى حلول جذرية.

– علي الدقباسي: لسنا بحاجة إلى التحقيق والبحث لأن هناك عشرات التقارير والتحذيرات من عدة جهات منها «الخط الأخضر» تحذر من هذا الشهر، الأسماك في الكويت هي الأغلى والأسر والمتقاعدون يعانون من هذه الأسعار وهذا النلوث ليس جديدا، والسبب أن الحكومة عاجزة والحكومة أكبر ملوث لبيئة الكويت.

وأضاف: الغذاء الفاسد والأدوية المغشوشة الحكومة لديها علم بها ولا تحرك ساكنا، هذه القضايا الكبيرة تحتاج حكومة كبيرة لديها رؤية وإجراءات عقابية لمن يلوثون البيئة، وإذا الحكومة لم تتخذ إجراء فإننا سنكون في «سوق عكاظ» أو «هايد بارك».

وقال الدقباسي: نحن سنظل نتحدث ونجلد الذات والحكومة لا تعطي بالا لما يقال والمجلس هو المطالب باتخاذ إجراء واضح تجاه الحكومة المقصّرة، لأنه لا أحد يختلف على صحة الإنسان، وآن الأوان أن يكون هناك التزام حكومي بمعالجة البيئة بدلا من عجزها في كل شيء وخير دليل هو الرياضة.

– صالح عاشور: أولا كان يتحتم وجود الوزير المعني بحيث نشعر أن هناك اهتماما حكوميا بحجم القضية، وكان يفترض أن يكون هناك بيان توضيحي من الوزير المعني لحقيقة المشكلة وأبعادها، منذ 2001 تكررت هذه القضية والتلوث البحري والحكومة لم تحرك ساكنا.

وأضاف: الأمم المتحدة أعطتنا 3 مليارات ولم نستغلها في الحفاظ على البيئة البحرية وهناك قصور حكومي، وهذا مصدر من مصادر شريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين وعندما يكون هناك دمار لهذه الثروة فسيعانون.

– عبدالله الرومي: يؤسفني أن الحكومة لم تصدر بيانا أمام المجلس في الوقت الذي يتسابقون فيه بالتصريحات في الصحف، ويخرجون بأسباب غير واقعية مثل الحرارة، فإلى الآن لم تأت الحرارة.

وأضاف: ان هذا مؤشر يدل على تخبط الحكومة في إدارة أمور الدولة في هذا الموضوع الغذائي الخطير، وقد أغلقتم الجون ومنعتم الصيد، ووزعتم قسائم زراعية وصرفتم مبالغ كثيرة على تهيئة القسائم للزراعة وفي النهاية ترمونها في البحر!، وتقولون عدة مجارير تدخل في البحر، لماذا لم تمنعوا من يقذف بها في البحر ولماذا لم تتخذوا إجراءات؟

– صفاء الهاشم: أهم الأسباب ان هناك صرف صحي يقطوه بالبحر، عيب عليك نحن دولة غنية، عيب عليك يا حكومة! وتلوموننا لما نستجوب وتقولون «بسكم تازيم» كل هذا ولم أر مسؤولا واحدا وراء القضبان، فئران في المطاعم وأغذية فاسدة وسرطانات، تقريركم ليس لها معنى، لا بد من وجود مسؤول وراء القضبان.

وأضافت: من باق التاميّنات ومن باق مؤسسة الموانئ والناقلات، رقي فاسد، خضروات ورقية ترش بمواد سرطانية، 53 مخرجا لبواليع تنقط في البحر ولا توجد محاسبة وفي ظل هيئات كثيرة، تدرون شنو المشكلة ان الحكومة تكابر، انظروا مكاتب الخدم والعمالة المنزلية، سبة في جبين الكويت.

– عيسى الكندري (رئيس الجلسة): تنويه عن دمج الرسالتين لاتفاق في فحواهما.

موافقة عامة.

– محمد الجبري(وزير الأوقاف وزير البلدية) : في يوم 19 أبريل عندما كنا نراقب جون الكويت لا حظنا نفوق الأسماك وتم ابلاغ الهيئة العامة للبيئة التي شكلت بدورها لجنة وطنية من أصحاب الاختصاص من عضوية الجهات المختصة بالقرار رقم 592 وقامت ادارة الرقابة البحرية تسيير دورياتها لمتابعة عمليات النفوق ورفع العينات المطلوبة.

وأضاف: الأسباب الأولية قلة الأوكسجين لنوع «الشم» وأخذنا عينات لتحليلها وسنوضح السبب الرئيسي للنفوق ونوعية الأسماك الأخرى ليس بها أي ضرر سوى نوع واحد من الأسماك وسوف نبين الأسباب.

– صفاء الهاشم: الظاهرة التقرير الموجود عندك قديم هيئة البيئة تقول بكتريا ضارة و53 مجرورا للصرف الصحي، الحكومة لا تقرأ.

– خليل عبدالله: سمعنا كلاما يخلق نوعا من الهلع عند البشر وعندما نحيل هذا الأمر الى اللجنة ينبغي بحثه علميا فهناك معهد الأبحاث وجامعة الكويت وينبغي أخذ رأيهما وإعداد تقارير علمية.

جمعان الحريش يطلب وقتا مستقطعا

محمد هايف متحدثاً أثناء الجلسة

العريبد يؤدي القسم